المحاضرة - 10 -

عنوان المحاضرة:

ثانياً: العلاقات الأمريكية السوفيتية

Second: US-Soviet relations

المقامرة السوفيتية في افغانستان

Soviet gambling in Afghanistan

محتوى المحاضرة:

ثانياً: العلاقات الأمريكية السوفيتية

منذ استلام نيكسون الرئاسة الأمريكية (عام ١٩٦٩) جعل ضمن خططه وضع استراتيجية جديدة في علاقاته مع العالم الشيوعي (بوحي من مستشاره هنري كيسنجر) تقوم على تحويل المواجهة في الحرب الباردة إلى حالة من الوفاق واحتواء الصراعات والتوترات الدولية، وإتباع أساليب سياسية في إضعاف الخصم الشيوعي عن طريق الاحتواء وليس المواجهة، وعلى الرغم من أن هذه الخطة قد تتطلب وقتاً أطول في تحقيق الأهداف المطلوبة في تجميد وتدمير الاتحاد السوفيتي إلا أنها تتميز بخسائر أقل على الصعيد العسكري والاقتصادي فضلاً عن تحقيق بعض الامتيازات على صعيد العلاقات الدولية إذ إن الرأي العالمي بدأ يرفض الحرب كحل للنزاعات الدولية.

وانطلاقاً من هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بدأت محادثات مشتركة للحد من التسلح النووي في هلسنكي في تشرين الثاني عام ١٩٦٩، وكانت المحادثات قد بدأت سرية ووُصِفَت أنها مُعَقَدة انتهت إلى التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات. وكان لابد لهذه الاتصالات والاتفاقيات أن تُناقَش على أعلى المستويات الحكومية الأمر الذي أدى إلى أن يقرر الرئيس الأمريكي نيكسون زيارة موسكو ضمن خطة بدأها بزيارته إلى الصين، كان السوفيت ينظرون إلى هذه الزيارة من عدة نقاط:

١- إيقاف عجلة سباق التسلح النووي التي بدأت تَرهق الميزانية السوفيتية وتؤثر على الواقع الاقتصادي المتدهور أصلاً نتيجة آلية الاقتصاد السوفيتي القائم على المركزية الشديدة في كل حلقات الإدارة الاقتصادية. وتشير الإحصاءات إلى أن السوفيت ينفقون أكثر من (٢٣,٥ %) من الدخل القومي على التسلح.

٢- الأوضاع في فيتنام والتي حاول السوفيت استثمار التراجع الأمريكي في حربها ضد (الفيت كونغ) والعمل على دفع الولايات المتحدة لسحب قواتها من فيتنام لما لوجودها من أثر سياسي و عسكري وستراتيجي سلبي في المنطقة، فضلاً عن ما تسببه هذه الحرب من استنزاف للقدرات الاقتصادية السوفيتية نتيجة المساعدات الضخمة التي تُقدمها للثوار.

٣- التقارب الصيني الأمريكي في الوقت الذي تصاعد فيه الخلاف الصيني السوفيتي والذي وصل مع بداية السبعينات إلى المواجهة العسكرية على الحدود بين الدولتين، لذا فقد حاول السوفيت تطويق هذه العلاقة الجديدة وتخفيف آثارها المحتملة على الاتحاد السوفيتي ومكانته الدولية والإقليمية.

٤- محاولات السوفيت استثمار التقارب مع الولايات المتحدة لتحقيق تقارب سياسي واقتصادي مع أوربا الغربية لما لهذا التقارب من أهمية كبيرة ليس فقط للسوفيت وإنما لدول أوربا الشرقية لاسيما من الناحية الاقتصادية.

٥- سعي السوفيت للحصول على مساعدات اقتصادية وتكنولوجية من الولايات المتحدة في إطار وفاق مشترك في جميع المجالات.

لقد جاءت هذه الزيارة في ٢٦/ ٥/ ١٩٧٢ في ظل تصاعد العمليات العسكرية في فيتنام لاسيما الحصار البحري المشدد الذي قامت به القوات الأمريكية للموانئ الفيتنامية من خلال زرع الألغام البحرية، وكذلك في ظل استمرار الفيتناميين بالمقاومة والرد على الهجمات الأمريكية مما أحرج القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها. إلا أن هذه الأجواء العسكرية التي خيَّمت على المنطقة لم تثنِ أصحاب القرار في القيادة السوفيتية والأمريكية من السير قدماً في تحقيق أهدافهم التي خططوا لها واجتمعوا من أجلها. إذ تم التوقيع على وثيقة مشتركة أُطلق عليها (مبادئ أساسية للعلاقات بين الولايات المتحدة وبين اتحاد الجمهوريات السوفيتية) وبدأت بعبارة مهمة أفصَحَت عن وقف الطرفين للبحث عن صيغة مُسالِمَة للعلاقة بينهما إذ جاء فيها "لا يوجد في العصر النووي بديلاً للعلاقة المتبادلة غير قاعدة التعايش السلمي". وتضمنت هذه الوثيقة عدة نقاط:

أ- التأكيد على مبدأ التعايش السلمي وإن الخلاف الفكري بين الجانبين لن يُوقِف تنمية العلاقات بين الطرفين.

ب- التعهد بتجنب المواجهة العسكرية المباشرة ومنع نشوب حرب ذرية، والعمل على حل الخلافات من خلال التفاوض والطرق السلمية.

ج- تواصل الجهود للعمل على تحديد إنتاج الأسلحة الاستراتيجية.

د- تعميق الروابط الاقتصادية بين الجانبين.

وأشار البيان المشترك الذي صدر عن الجانبين إلى أهمية هذه الوثيقة باعتبارها قاعدة للعمل على تنمية علاقات سلمية بين البلدين، وتكتسب زيارة نيكسون الى موسكو أهمية كبيرة انطلاقاً من:

١- انسحاب أي تفاهم بين الدولتين على العلاقات الدولية كون لكل طرف شبكة من التحالفات الدولية التي تتبع سياستهما الخارجية.

٢- تعميق التفاهم حول تحديد الأسلحة الاستراتيجية إذ توصلا إلى مجموعة من الاتفاقيات حول الموضوع كما إنهم قرروا استمرارية الاتصالات لتحقيق مزيد من هذه الاتفاقيات من خلال لجنة مشتركة تجتمع بشكل منتظم لمناقشة الاقتراحات والاتفاق عليها.

بعد هذه الزيارة جرت خطوات عديدة للتقارب السياسي والاقتصادي بين الجانبين، فمع بداية العام ١٩٧٣ تم توقيع اتفاق سياسي حول تجنب الحرب النووية كما استمرت الاتصالات على أعلى المستويات فقد التقى نيكسون وبرجينيف مرة أخرى في تموز ١٩٧٣ وتموز ١٩٧٤، وبعد مجيء جيرالد فورد إلى السلطة في واشنطن عقد اجتماع قمة مع برجينيف في تشرين الثاني ١٩٧٤.

لقد سمح هذا التقارب والحوار المستمر على أعلى المستويات إلى حالة من الانفراج في العلاقات الدولية لاسيما في أوربا، إذ تم تطبيع العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وحلفائها مع دول أوربا الغربية، كما تم تحقيق عقد مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا بين جميع الدول الأوربية في هلسنكي وذلك في تموز ١٩٧٣ على مستوى وزراء الخارجية وفي عام ١٩٧٥ على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وقد أقرَّ في هذا المؤتمر مجموعة من المبادئ المشتركة للتعاون في أوربا تقوم على احترام السيادة والمساواة وعدم اللجوء للتهديد بالقوة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية فضلاً عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية. كما تَقَرَر أن تتخذ جميع الدول الإجراءات الفعلية لنزع السلاح وتعميق مجالات التعاون الاقتصادي بكافة فروعه التجارية والصناعية والتكنولوجية.

كان من نتائج سياسة الانفراج في العلاقة بين العملاقين أن تم التبادل التجاري والاقتصادي والتقني بينما اتسعت مساهمة الشركات الأوربية في بلدان أوربا الشرقية فارتفع عدد الشركات من (١٥٠) شركة عام ١٩٦٨ إلى (١٠٠٠) شركة عام ١٩٧٦ عاملة في دول المعسكر الشيوعي. وقامت الدول الأوربية بتمويل مشروع غاز سيبريا وهو من المشاريع الضخمة والحيوية بالنسبة للاتحاد السوفيتي، إذ أنه يربط المصالح الاقتصادية السوفيتية مع مصالح المانيا وايطاليا المستفيدة من هذا المشروع. إلا أن هذا الوفاق بين الطرفين لم يكن ليستمر طويلاً فقد تعرض إلى هزّات عنيفة لاسيما عام ١٩٧٣ في أزمة الشرق الأوسط، وفي دعوة الرئيس الأمريكي فورد عام ١٩٧٥ بتعزيز الوجود الأمريكي في الباسفيك من خلال التعاون العسكري مع اليابان بما أطلق عليه مبدأ (الباسفيك) والذي وضع اهتمام الأمريكيين بأمن إندونيسيا والفلبين وسنغافورا وماليزيا كونه يمثل حاجة استراتيجية للولايات المتحدة في مواجهة السياسة السوفيتية التي أشار المبدأ إلى تزايد ثقلها العسكري في المنطقة.

وتعرضت سياسة الوفاق إلى أخطر تحدي مع الاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، إلا أن السياسة الأمريكية ابتعدت عن المواجهة المباشرة وركزت على احتواء الخطر السوفيتي في أساليب عسكرية وسياسية وهو الأسلوب الذي سوف ينجح في تحقيق أهداف أمريكا في النهاية من خلال إنهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشيوعي برمته.

المقامرة السوفيتية في افغانستان

لا يمكن فصل الغزو السوفيتي لأفغانستان في ٢٨ كانون أول ١٩٧٩عن السياسة السوفيتية تجاه هذه الدولة منذ عشرات السنين. فإذا استثنينا اهتمام روسيا القيصرية في أفغانستان كبوابة أساسية ومهمة للنفوذ الروسي باتجاه المحيط الهندي والخليج العربي (بما يُطلَق عليها بالمياه الدافئة)، فإن روسيا الشيوعية كانت أول الدول التي اعترفت باستقلال أفغانستان عام ١٩١٩ الذي أعلنه الملك الأفغاني (أمان الله خان ١٩١٩-١٩٢٩) للتخلص من النفوذ الخارجي لاسيما نفوذ بريطانيا التي وقفت بشدة ضد هذا الاستقلال.

كان هدف روسيا في تلك المرحلة، فضلاً عن أهدافها التقليدية، محاولة التخلص من الطوق والحصار الذي فرضته عليها الدول الأوربية والولايات المتحدة بعد نجاح الثورة البلشفية في تشرين ثاني من عام ١٩١٧ وتبنيها الخط الماركسي الذي تعارضه تلك الدول وتعتبره خطراً على واقعها الاجتماعي والسياسي، وكان الاعتراف بأفغانستان والتعامل معها جزء من خطة روسيا الشيوعية تقضي بمد الجسور مع عدد من الدول في المنطقة مثل تركيا (بزعامة أتاتورك) وإيران وغيرها، إلّا أن النفوذ الروسي وإن كان حاضراً في أفغانستان فإن الحكومة الأفغانية عملت جاهدة على إبقاء حالة التوازن أو الحياد في علاقاتها الخارجية لاسيما مع الاتحاد السوفيتي (الذي أعلن عن تأسيسه عام ١٩٢٢) وبريطانيا. وانطلاقاً من هذا المبدأ دخلت أفغانستان في تحالف مع دول الشرق الأوسط المحسوبة على الغرب عندما وقَّعت مع العراق وإيران ميثاق سعد آباد عام ١٩٣٧. لذا فقد وصف المراقبون أفغانستان بأن مثلها (مثل الشاة بين الدب الروسي والأسد البريطاني). بعد الحرب العالمية الثانية استمر النهج الأفغاني في التوازن بين الشرق والغرب ففي الوقت الذي عمل فيه الجنرال داوود (رئيس الوزراء عام ١٩٥٣-١٩٦٣) على التقارب مع الاتحاد السوفيتي والذي مَدَّهُ بمساعدات عسكرية واقتصادية كبيرة، حاول الملك الافغاني إعادة التوازن بإقالة داود من منصبه نتيجة للضغوط الغربية والإبقاء على العلاقات المتوازنة بين الشرق والغرب.

ومع بداية سبعينات القرن العشرين وفي ظل الصراع الدولي، لاسيما في آسيا، أستمر الحياد الأفغاني وبمحاولة مسك العصا من الوسط. تدل على ذلك العلاقات الاقتصادية والعسكرية التي أقامتها أفغانستان مع كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. فعلى سبيل المثال عندما كان السوفيت وحلفائهم ينفذون المشاريع في الجزء الشمالي من أفغانستان كتعبيد الطرق ومدّ الجسور وإنشاء الشبكات الكهربائية فضلاً عن بناء من الدولي سارع الأمريكيون إلى تنفيذ مشاريع الجزء الجنوبي من أفغانستان ومنها إنشاء مطار حديث في قندهار. وهذا ما جعل الصحفيون يُعَلِّقون بأن (إذا كانت السكائر أمريكية الصنع فأن علبة الكبريت سوفيتية).

إلا أن التحول المهم والكبير في الواقع السياسي الأفغاني لصالح الاتحاد السوفيتي حصل في أعقاب الانقلاب الذي قاده الجنرال داوود في ٢٧ تموز عام ١٩٧٣ وهو من المقربين من الاتحاد السوفيتي، والذي أدى إلى إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية وفق الأسلوب السوفيتي في الإدارة مما جعل المراقبون يعدون إن هذا الانقلاب بأنه أزاح من أمام السوفيت الجدار العازل الذي يقف عائقاً أمام السياسية السوفيتية التي ترنو بنظرها إلى بحر العرب وخليجهم. إلا أن الأوضاع في أفغانستان لم تستقر، والحكم الجديد لم يستطيع ترسيخ أقدامه في المجتمع الأفغاني ذات التركيب القبلي والعرقي المعقد. الأمر الذي أدى إلى أن تتحول الساحة الافغانية إلى مسرح للمنافسات السياسية والقبلية انعكس على الواقع السياسي، إذ شهدت الحكومة الأفغانية عدة تغيرات في هرم السلطة بَيَّن حجم الهَوّة العميقة التي تعاني منها الأطراف السياسية في أفغانستان، وانتهى الأمر إلى حدوث انقلاب عسكري في عام ١٩٧٨ قاده حفيظ الله أمين. إلا أن هذا الانقلاب زاد من سوء الأوضاع الداخلية، إذ نشب صراع مرير وعنيف بين أنصار الجنرال داوود ومعارضيه.

أن احتدام الصراع الداخلي في أفغانستان جعل السوفيت يتخوفون من فقدان نفوذهم، وإن الأوضاع قد تؤدي إلى فسح المجال لقوى خارجية معادية للاتحاد السوفيتي من السيطرة على أفغانستان وإنهاء النفوذ السوفيتي أو على الأقل إعاقته. ونتيجة لهذا الفهم وانطلاقاً من حسابات سوفيتية محددة اجتاحت القوات السوفيتية الأراضي الأفغانية في ٢٨ كانون الأول من عام ١٩٧٩ ليتم تنصيب بابراك كارمل رئيساً للدولة بحماية القوات السوفيتية.

السؤال الذي يُطرَح هنا وبإلحاح ممّا انطلق السوفيت في قرارهم الخطير باجتياح الأراضي الأفغانية ذات الموقع الحسّاس لأكثر من طرف كالولايات المتحدة وإيران وتركيا وباكستان وحتى أقطار الخليج العربي؟

لم تطرح القيادة السوفيتية مُبررات محددة وحقيقية في تفسيرها للغزو، إلا أنه بالإمكان إعطاء استنتاجات من الوقائع الدِوَلية والإقليمية التي سمحت أو شجعت السوفيت على اتخاذ هذه الخطوة.

أولاً- إن موسكو كانت تعيش في تلك المرحلة معركة حياة أو موت على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبدأ الاتحاد السوفيتي يبحث عن طوق النجاة لانتشال الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتدهور، ذلك بالرغم من الهالة الكبيرة التي كان يصّورها الاتحاد السوفيتي لتفوقه العسكري الاستراتيجي والتي كانت تخفي وراءها أوضاعاً اقتصادية متدهورة جداً وواقع اجتماعي مُهَيئ للانفجار بسبب التنوع العرقي والديني والذي خنقته المركزية الشيوعية الشديدة، فضلاً عن صراع خفى على السلطة بين جيلين من القادة السوفيت، لذا وُصِفَ القرار بأنه مقامرة بُنِيَت على حسابات تحتمل النجاح والفشل القاتل.

لقد أغفل قادة الاتحاد السوفيتي الثمن الباهظ الذي قد يدفعونه إزاء خطوتهم بغزو أفغانستان، فكان هدف تثبيت أنصارهم بالسلطة هو الهدف الأساس، إلا أن القيادة الأفغانية الجديدة فشلت في تثبيت سلطتها وبدا أن الشعب الأفغاني قد رفضهم مما أشر فشل الخطوة السوفيتية في الغزو.

ثانياً- أن التغيرات الجديدة في المنطقة لاسيما ما يتعلق بالثورة في إيران والتي تفجرت عام ١٩٧٩، قد أثارت مخاوف السوفيت من أن تمتد آثارها إلى داخل أفغانستان أو حتى الى داخل الاتحاد السوفيتي الذي يضم في تكوينه عدد من الشعوب الإسلامية. لذا فعمل القادة السوفييت على خطوة استباقية وإيجاد حاجز لمنع هذا التأثير فضلاً عن اعتقادهم أن الثورة في إيران مَثَّلَت تراجعاً وانتكاسة للسياسة الأمريكية في المنطقة تُضاف الى انتكاساتها في فيتنام مما سيؤثر على قدرتهم على إبداء رد فعل مؤثر وقوي ضد الاتحاد السوفيتي.

ثالثاً- لقد حاول السوفيت إعادة الثقة والمصداقية لسياستهم التي وُضِعَت في حالة اختبار صعبة في مواقف عديدة مع حلفائهم، والتأكيد بأن الاتحاد السوفيتي جاد في سياسته تجاه حلفائه مهما كان الثمن. ولكن الواقع أن الاتحاد السوفيتي أراد أن يُعيد الثقة لنفسه قبل حلفائه لاسيما بعد المواقف الضعيفة أو المتذبذبة التي اتخذها إزاء مناطق عديدة من العالم كفيتنام وقضية الشرق الأوسط والتي أثارت التساؤل لدى عدد كبير من الدول عن قيمة أو أهمية التحالف مع الاتحاد السوفيتي والاعتماد عليه لاسيما في حالات الأزمات.

رابعاً- لقد بنى القادة السوفييت حساباتهم عن الغزو منطلقين من تقديرات سابقة حول عدد من الأحداث الدولية، فعلى سبيل المثال أن الأمريكيون لم يتخذوا موقفاً عنيفاً إزاء التدخل السوفيتي في جيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٧، كما أن الولايات المتحدة الآن هي في وضع أضعف بعد الهزيمة المنكرة في فيتنام وفضيحة ووترغيت وإن محددات تدخلها في المنطقة تجعل رد فعلها لا يتجاوز الخطاب السياسي.

إلا أن الواقع كان يشير الى خطأ الحسابات السوفيتية والدليل على ذلك أزمة عام ١٩٧٣ في الشرق الأوسط التي أثبتت للسوفييت أن الولايات المتحدة مستعدة للذهاب إلى أبعد مدى في الحفاظ على مكاسبها الاستراتيجية في العالم.

خامساً- وَجَدَ السوفييت أنفسهم في حالة تفوق عسكري استراتيجي نتيجة لتصاعد انتاجها للصواريخ النووية بعيدة المدى، وقد اعترف الأمريكيون بالفجوة التي تفصلهم عن السوفيت في مجال التسليح. الأمر الذي أعطى السوفيت نوع من الثقة الزائدة بالنفس متناسين أن المواجهة النووية لم تعد قابلة للتحقيق مهما كان نوع التفوق، لأن نتائج مثل هذه المواجهة ستكون كارثية على الطرفين وليس على طرف واحد مهما كان تفوق الطرف الآخر، لذلك فقد أصبح مثل هذا الاحتمال غير واقعي، لاسيما في مشكلات إقليمية بعيدة جغرافياً عن أحد طرفي الصراع، وبذلك يخرج التفوق التسليحي من خانة الحسابات في المشكلة الأفغانية لأن هناك عناصر تهديد أمضى في تأثيرها كالاقتصاد والسياسة التي كانت لها تأثيرها السلبي الكبير على الاتحاد السوفيتي.